محضر جلسة

انعقدت اليوم 30 ماي 2012 مقر وزارة العدل جلسة عمل جمعت السيد وزير العدل بممثلي نقابة القضاة التونسيين تم خلالها التداول بخصوص مسألة محاسبة القضاة المذنبين والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك .

وبعد النقاش المستفيض تم الاتفاق على :

- التأكيد على ضرورة محاسبة القضاة الذين أذنبوا باعتبار أن المحاسبة مطلب شعبي يتعين تحقيقه.
- الحرص على الإسراع في إحداث الهيئة الوقتية التي ستشرف على القضاء وتفادي اللجوء إلى آلية الإعفاء مستقبلا .
- دعوة الزملاء الذين شملهم قرار الإعفاء المعلن عنه إلى تقديم اعتراضاتهم لدى وزارة العدل في أجل أقصاه 3 أيام من تاريخ اليوم.
- توسيع الاستشارة عند النظر في مطالب الاعتراضات حفاظا لهيبة القضاء.
- إنهاء الإضراب بالنسبة للقضاة بداية من اليوم 30 ماي 2012.

عن وزارة العدل
محمد الفاضل سالمي

روضة العبيدي
رئيسة نقابة القضاة